رابطة العمل النسوي من أجل العدالة الاقتصادية والمناخية

المفهوم والمطالب الرئيسية

النيوليبرالية والنظام الأبوي وتفوق البيض والاستعمار كلها بنيات ودوافع لاضطهاد المرأة ويعزز ويقوي بعضها البعض على حساب المساواة والعدالة. ويعمل نظامنا العالمي الحالي- المرتكز على تركيز السلطة والربح الخاص و"الحلول القائمة على السوق"- على إخضاع معظم سكان العالم، وخاصة النساء والفتيات وأصحاب النوع الاجتماعي المتنو، كما خلقت الرأسمالية الأبوية والوقود الأحفوري التي يغذيها الاستخراج أزمة المناخ بشكل مباشر، حيث استغلت وأساءت استخدام كل من الطبيعة وعمل النساء والفتيات والأشخاص ذوي النوع الاجتماعي المتنوع مع الاستمرار وساهمت في افشال محاولات تعزيز الإنصاف والعدالة في السياقات الدولية والوطنية.

تتسبب الخسائر الواسعة النطاق في المداخيل بسبب التدفقات المالية غير المشروعة وخدمة الديون والاتفاقيات التجارية غير العادلة بما في ذلك اتفاقيات حماية المستثمرين غير العادلة في لجوء الحكومات إلى الضرائب غير المباشرة القائمة على الاستهلاك والتي تؤثر بشكل غير متناسب على النساء والأشخاص ذوي الدخل المنخفض. وفي الوقت نفسه، أدت عقود من تدابير التقشف النيوليبرالية إلى غياب الخدمات العامة والبنى التحتية الهيكلية. إن أعمال الرعاية التي غالبا ما يقدمها الأشخاص المؤنثون تدعم فشل الدولة هذا، دون الاعتراف بها كمساهمة فعالة في الاقتصاد العالمي وفقا للتصورات السائدة حاليا.

لذلك هناك حاجة إلى تحول منهجي وهيكلي لأنظمتنا الاقتصادية العالمية و**كامتنا** لتحقيق نموذج جديد يرتكز على **اتفاق أخضر عالمي جديد نسوي يقطع مع الاستعمار.**

تلخص رؤية الاتفاق الأخضر العالمي الجديد النسوية والقاطع مع الاستعمار أجندة عدالة اقتصادية واسعة تهدف إلى خلق كوكب عادل وسلمي وصحي للجميع. واعترافا بالترابط بين تدفقات التجارة والإنسان ورأس المال والمناخ، يقاوم هذا الإطار التسلسلات الهرمية المبنية اجتماعيا المبنية على العرق والنوع الاجتماعي والطبقة والطائفة والعمر والجنسانية وعدم المساواة القائمة على الامكانات التي تدعم الهياكل الاستعمارية والنيوليبرالية والرأسمالية. ويسعى هذا الاتفاق إلى تحقيق تحول هيكلي في البنى المالية والتجارية الدولية من أجل القضاء على الفقر وضمان الاستدامة البيئية في نفس الوقت. ويشمل ذلك مواجهة وتفكيك النظم والهياكل الحكومية والاقتصاد الكلي المترابطة التي تقوض تعبئة الموارد المحلية وتتحدى قدرة الحكومات على توفير خدمات عامة جيدة ومراعية للمنظور الجنساني تستجيب لمعايير احترام حقوق الإنسان وتمويل العمل المناخي علاوة على أولويات وطنية أخرى.

فهناك حاجة ماسة إلى التحول إلى نموذج جديد مع استمرار العالم في مواجهة جائحة كوفيد-19 والحروب والصراعات والأزمات المناخية والبيئية الواسعة النطاق، وكلها لها آثار غير متناسبة على النساء والفتيات والأشخاص المتنوعين جنسيا. ففي عام 2021، أسست مجموعة من نشطاء المجتمع المدني النسويين الذين يعملون على تحقيق المناخ العالمي

والعدالة الاقتصادية "رابطة عمل" تشكلت عبر تحالفين عمليين لمنتدى جيل المساواة. يقود هذه المجموعة أربعة شركاء رئيسيين ، يعملون أيضا كقادة للمجتمع المدني فاعلين في تحالفات العمل بشأن العدالة الاقتصادية والعدالة المناخية وهي كالتالي: المنظمة النسائية للبيئة والتنمية (WEDO) ومجموعة العمل النسائية حول التمويل والتنمية (WWG-FFD) وشبكة تنمية المرأة الافريقية وشبكات االتواصل (FEMNET) والتحالف الافريقي من أجل العدالة المناخية (PACJA).

يعرف هذا التحالف غير الرسمي الآن باسم رابطة العمل النسوي من أجل العدالة الاقتصادية والمناخية، ويسترشد بالأهداف والمبادئ والمطالب الرئيسية الموضحة أدناه. على هذا الأساس ، يرحب المنظمون المشاركون بمنظمات المجتمع المدني والأفراد ذوي الأهداف المماثلة بالانضمام إلينا من أجل التأثير في الساحات السياسة العالمية لتعزيز أجندتنا الجماعية للعدالة الاقتصادية والمناخية النسوية.

للتسجيل للحصول على تحديثات حول **رابطة ال**عمل، يرجى **الضغط على الرابط التالي** https://ly.bit/ ActionNexus.

المبادئ التوجيهية لرابطة العمل

- أولوية حقوق الإنسان للجميع وعدم قابليتها للتجزئة وعدم قابليتها للتفاوض (بما في ذلك حقوق الإنسان للمرأة وحقوق العمل)؛
- المساءلة عن حقوق الإنسان والالتزامات البيئية والتعويضات عن الانتهاكات؛
- انتقال عادل ومنصف يركز على احتياجات المجتمعات ؛
- التقاطع، الذي يشمل أجندة واسعة لضمان إمكانية الولوج، وإعادة توزيع الثروة والسلطة والموارد، وإسماع أصوات الأشخاص الأكثر تهميشا، وإعادة السلطة إلى الشعب؛
- مقاومة هيمنة الشركات وزيادة اعتماد النظم الوطنية والمتعددة الأطراف على القطاع الخاص؛واعتماد مقاربة تعطي الأولوية لـلناس والكوكب بشكل يتحدى الأنظمة القمعية ويعزز التغيير الهيكلي ويخدم المساواة والعدالة.

الأهداف

تهدف رابطة العمل إلى:

- تقديم رؤية لاتفاق أخضر جديد نسوي يقطع مع الاستعمار من أجل التحول إلى اقتصادات متجددة تركز على رعاية الناس والكوكب وتضمن حقوق المرأة وعالم سليم وصحي للجميع؛
- تحديد التوصيات لمعالجة أوجه عدم التماثل المتعددة داخل نظام الحكامة العالمي، والسعي لإيجاد بدائل للأيديولوجية الاقتصادية النيوليبرالية، وتحدي القوة خاصة في بلدان الشمال العالمي الغنية والقوية والشركات متعددة الجنسيات، ومعالجة استنزاف الثروة والموارد والمعرفة من الماضي إلى الحاضر من خلال الاستعمار والليبرالية الجديدة ؛

- بناء أجندة واسعة مناصرة للعدالة الاقتصادية والمناخية النسوية مع تركيز القيادة لصالح نساء وفتيات الجنوب العالمي والأشخاص المتنوعين جنسيا للتأثير في فضاءات السياسة العالمية الرئيسية في اتجاه تحقيق عدالة اقتصادية ومناخية ، بما في ذلك من خلال التمثيل الرسمي في الوفود، وإقامة روابط بين الحركات والمناطق.

مطالب السياسة

1. تحويل النظم الاقتصادية العالمية والوطنية لتمكين الانتقال العادل والمنصف إلى الاقتصاد الأخضر الجديد النسوي **المنهي للاستعمار:**

- مواجهة أنماط الإنتاج والاستهلاك الاستغلالية وغير المستدامة، والتحول من خصخصة الطبيعة وتسليعها إلى منطق يدعم نموا قائما على الإنتاج المستدام والعادل واستخدام الموارد،
- تعزيز بدائل للناتج المحلي الإجمالي، لقياس نوعية الحياة والرفاه بدلا من الإنتاج فقط،
- التخلص من الوقود الأحفوري والأنظمة العسكرية والسجنية وتنظيم القطاع المالي وإعادة توجيه الميزانيات للاستثمار في الرعاية والتعافي العادل من جائحة COVID-19،
- إنهاء التقشف والالتزام بزيادة الاستثمارات من أجل التعافي الاقتصادي والخدمات العامة الشاملة والحماية الاجتماعية، وإعمال حقوق الإنسان وحماية المنافع العامة،
- ضمان العمل اللائق، لا سيما للنساء والفتيات في القطاع غير المهيكل، ومعالجة استبعاد واستغلال العمال المتضررين و من انقطعت سبل عيشهم فعليا بسبب تغير المناخ من خلال الإبداع المشترك للتكنولوجيا وتجويد المهارات،
- سن تعويضات عن العنصرية المؤسسية والأضرار المناخية وذلك تعزيزا للعدالة العرقية والمناخية والاقتصادية من خلال الالتزامات بعدم التكرار وجبر الضرر والتعويض وإعادة التأهيل وتلبية المطالبات.

المواقع: الأمم المتحدة، المستوى الوطني

2. إعادة هيكلة نظام التجارة العالمي لتمكين المنتجين المحليين وصغار المنتجين من الازدهار.

- تنويع الاقتصادات وسلاسل القيمة المحلية من خلال الحد من تعزيز سلسلة القيمة العالمية وتشجيع الإنتاج المحلي ودعم التعاونيات والصناعات المنزلية الصغيرة للتحول من نموذج التنمية الموجه نحو التصدير الذي يهيمن على الجنوب العالمي،
- القضاء على الاعتماد الاقتصادي على الوقود الأحفوري والتعدين والصناعات الاستخراجية الضارة الأخرى والحد من مساهمة التجارة العالمية في انبعاثات الكربون،
- تجسيد وتفعيل المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية في اتفاقات التجارة الدولية،
- تفكيك النظام الحالي لحماية المستثمرين وتسوية المنازعات، وتعزيز الشفافية والمصلحة العامة بدلا من إعطاء الأولوية لأرباح المستثمرين الأجانب،

- إصلاح القواعد التجارية التي تحكم حقوق الملكية الفكرية، وتكريس نظام جديد يشجع على نقل المعارف وتقاسمها، ويدعم الولوج للأدوية بأثمان مناسبة، ويتجنب إساءة استخدام البراءات للاستيلاء على المعارف التقليدية والممارسات الثقافية مثل حفظ البذور وتبادلها وتربيتها:
  - ✓ ويشمل ذلك الموافقة الفورية على التنازل عن اتفاق تريبس TRIPS لتمكين الإنتاج المحلي للقاحات والعلاجات ووضع حد عاجل لعدم المساواة في اللقاحات الذي يطيل ويعمق التأثير غير المتناسب لجائحة كوفيد-19 على النساء والفتيات والأشخاص المتنوعين جنسيا في جنوب الكرة الأرضية.
- ضمان نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا والمتعلقة بتغير المناخ إلى البلدان النامية لتأهيلها لتنفيذ المساهمات المحددة وطنيا لاتفاق باريس والتحول إلى تنمية أكثر إنصافا وعدلا من الناحية الإيكولوجية والمستدامة.

الموقع: منظمة التجارة العالمية

3. إعادة توزيع الثروة والموارد من خلال نظام ضريبي عالمي تصاعدي ومنصف، لتمكين الحكومات من تعبئة الموارد المحلية والاستثمار في توفير الخدمات العامة والعمل المناخي.

- تطوير هيكل ضريبي عالمي عادل ومنصف، من خلال اتفاقية ضريبية عالمية وحكومية دولية تحت يافطة الأمم المتحدة مع التزامات ملزمة (بدلا من المساحات غير الديمقراطية وغير الخاضعة للمساءلة مثل G7 ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)،
- وقف التدفقات المالية غير المشروعة – بما في ذلك التجاوزات الضريبية الدولية ومعالجة الملاذات الضريبية، وإنهاء نظام "السباق إلى القاع" بشأن الحوافز الضريبية (بما في ذلك من خلال المطالبة بالإبلاغ عن كل بلد على حدة والكشف العلني عن الملكية النفعية، من بين تدابير أخرى)،
- تنفيذ سياسات تحفيز مالي توسعية ومعاكسة للتقلبات الدورية وإصلاح النظم الضريبية لتكون تصاعدية ومراعية للمساواة بين الجنسين، من خلال فرض ضرائب أكبر وأكثر صرامة على الثروة والأصول والميراث؛ والحد من الاعتماد على ضرائب المبيعات والاستهلاك التي تضع عبئا غير متناسب على الفقراء وزيادة معدلات الضرائب الهامشية على دخل الأغنياء والشركات وإنهاء الحوافز الضريبية للشركات متعددة الجنسيات. (انظر إطار مكسيكو سيتي لبيجين + 25)

الموقع: الأمم المتحدة (التحول من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)

4. إنهاء أزمة الديون السيادية وتعزيز عدالة الديون، من خلال إعادة توجيه الموارد العامة من خدمة القروض المفترسة وغير الشرعية والاستعمارية نحو العمل المناخي والخدمات العامة المراعية للمنظور الجنساني للحد من أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر وإعادة توزيعها والنجاة من جائحة COVID-19.

- تفعيل آلية جديدة متعددة الأطراف لإلغاء الديون السيادية وتطبيقها تحت رعاية الأمم المتحدة من أجل دعم الدول في إعادة هيكلة أو إلغاء الديون المستحقة لجميع الدائنين، بطريقة عادلة وشفافة. كما يجب أن تستند إعادة

الهيكلة والإلغاء إلى تقييمات القدرة على تحمل الديون التي تدمج بشكل هادف تمويل المناخ والمساواة بين الجنسين وتقييمات الأثر على حقوق الإنسان.

- إلغاء الدين الخارجي العام دون قيد أو شرط للسنوات الأربع المقبلة على الأقل، لتمكين بلدان الجنوب العالمي من التصدي لجائحة كوفيد-19 وتمويل العمل المناخي وخطة عام 2030،
- ملائمة إعادة هيكلة الديون وإلغائها لتلبية الحاجة إلى تعويضات مناخية عن انبعاثات الكربون التاريخية والخسائر والأضرار، وتمويل المناخ المستحق على البلدان المتقدمة وفقا لحصصها العادلة.

الموقع: الأمم المتحدة (التحول من مجموعة العشرين)

5. إضفاء الطابع الديمقراطي على الهيكل الاقتصادي والمالي العالمي لتعزيز التضامن العالمي والطموح الجماعي لمعالجة الأزمات العالمية.

- إصلاح هياكل الحكامة الاقتصادية العالمية القائمة على عدم المساواة الناتجة عن الحقبة الاستعمارية، خاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لضمان المشاركة العادلة لبلدان الجنوب العالمي في صنع القرار،
- تعزيز المشاركة في صنع القرار والإنصاف في أنشطة واستراتيجيات بنوك التنمية متعددة الأطراف، لمواءمتها مع أولويات واحتياجات المجتمعات المحلية،
- استعادة دور الأمم المتحدة في قيادة عملية صنع القرار بشأن قضايا الاقتصاد الكلي للديون والضرائب والتجارة وكذلك فيما يتعلق بالقضايا الناشئة مثل الرقمنة وإدارة الإنترنت،
- إنهاء تقديم القروض المشروطة التي تعزز التقشف، والتحول إلى المنح التي تستهدف الرعاية الاجتماعية المحلية وتوفير السلع والخدمات العامة. (انظر مبادئ المجموعة النسوية COVID-19)
- التذكير بواجب الأمم المتحدة والتزامها بتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع. ولا يمكن لأهداف أخرى مثل النمو الاقتصادي أن تتجاهل ا إعمال حقوق الإنسان والعدالة الاقتصادية والمناخية.

الموقع: الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي (التحول بعيدا عن مجموعة ال 7/مجموعة ال 20)

6. وضع حد لهيمنة الشركات ونفوذها على السلع العامة العالمية وتقديم الخدمات، مع التركيز على حقوق الإنسان ومساءلة رأس المال الخاص.

- الحد من سلطة الشركات في إطار الحكامة الاقتصادية العالمية ومطالبة الشركات بالوفاء بالتزاماتها خارج الحدود الإقليمية، بما في ذلك عن طريق تعزيز مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للأعمال التجارية وحقوق الإنسان وسن معاهدة دولية ملزمة قانونا تنظم الشركات عبر الوطنية من أجل حقوق الإنسان والمساءلة،
- طلب وتنفيذ تقييمات مسبقة ودورية لحقوق الإنسان والبيئة والأثر الجنساني لجميع السياسات الاقتصادية والتمويل الخاص واتفاقيات التجارة والاستثمار، ومراجعة أو إنهاء أي أنشطة أو اتفاقيات اقتصادية تتعارض أو تضر بحقوق الإنسان والبيئة،

- وقف الاستيلاء على الأراضي والمياه، وضمان الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة المستمرة، ودعم الممارسات الزراعية وإدارة المعارف التقليدية للنساء والشعوب الأصلية، بما في ذلك من خلال التشارك الحر للبذور وزيادة تنظيم الأعمال التجارية الزراعية،
- الإنهاء الفوري لدعم التقنيات غير المثبتة وعالية المخاطر مثل الهندسة الجيولوجية واحتجاز الكربون وتخزينه والطاقة النووية والطاقة المائية الكبيرة والطاقة الحرارية الأرضية وتحويل النفايات إلى طاقة وغيرها من المقترحات الضارة، وتفكيك الروايات والدعم المالي لـ "الحلول" الزائفة لأزمة المناخ ، لا سيما فيما يتعلق بصافي الصفر و "الحلول القائمة على الطبيعة".
- تنفيذ اللوائح العالمية والوطنية لمعاملات التداول المالي للحد من المضاربة ووقف التقلبات في أسعار العملات والأصول.

7. ضمان العدل في تمويل المناخ بين الجنسين، لتنفيذ حلول نسوية لأزمة المناخ تعطي الأولوية لخفض فوري للانبعاثات والانتقال الطاقي العادل والمنصف والعمل اللائق للجميع؛ والنهج القائم على النظام الإيكولوجي؛ ومعالجة الخسائر والأضرار.

- الوفاء بالالتزامات التاريخي وتوفير تمويل مناخي يمكن التنبؤ على نحو شفاف وخاضع للمساءلة يتخذ شكل منح بدلا من قروض. ويجب أن يشمل ذلك قيام البلدان المتقدمة بتوفير ما لا يقل عن 100 مليار دولار من التمويل المناخي سنويا في شكل تمويل قائم على المنح، مع تخصيص 50٪ على الأقل للتكيف، وتمويل جديد وإضافي للتكيف والتخفيف والخسائر والأضرار،
- دعم وتجديد صناديق المناخ متعددة الأطراف التي تخدم اتفاق باريس - صندوق التكيف وصندوق المناخ الأخضر ومرفق البيئة العالمية - والدفاع عن عملية صنع القرار الديمقراطية والشاملة والتشاركية والعمليات الشفافة التي تركز على المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان ، بما في ذلك ضرورة الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية،
- إنشاء مرفق تمويل محدد لمعالجة الخسائر والأضرار، وتفعيل هيكل حوكمة واضح بما في ذلك من خلال شبكة سانتياغو بشأن الخسائر والأضرار.
- تنفيذ آليات تقديم جديدة مراعية للمنظور الجنساني لدعم الوصول المباشر إلى تمويل المناخ للمنظمات النسائية الشعبية والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ، إلى جانب الرصد العادل والشفاف لتدفقات التمويل لدعم القدرة على التكيف ومرونة المجتمعات من خلال إعمال الحقوق، بما في ذلك الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

المصادر ومزيد من القراءة

رابطة العمل 2021: أجندة نسوية للناس والكوكب: مبادئ وتوصيات لأجندة عدالة اقتصادية نسوية عالمية. بقلم ديانا يحيى.

رابطة العمل 2021: صفقة خضراء عالمية جديدة نسوية وإنهاء الاستعمار: المبادئ والنماذج والتحولات النظامية. بقلم بوميكا موتشالا.

رابطة العمل 2021: المبادئ النسوية: القطاع الخاص والتعددية. بقلم سنام أمين.

المجموعة النسوية لكوفيد-19 (2020): المبادئ ومجموعة الأدوات

التحالف النسوي من أجل صفقة خضراء جديدة (2019): المبادئ

إعادة التركيز على المناطق وآخرون (2019): "النساء يحولن بشكل جذري عالما في أزمة": إطار عمل لبكين + 25 تم تشكيله في اجتماع استراتيجي للناشطات النسويات ، مكسيكو سيتي ، 22-24 أغسطس 2019.

المنظمة النسائية للبيئة والتنمية (WEDO) ، المرأة تشارك من أجل مستقبل مشترك (WECF) ، مؤسسة هاينريش بول في واشنطن العاصمة ، و Equidad de Genero: Ciudadania ، Trabajo y Familia (2020). موجز التمويل النسوي: موجز لقمة التمويل المشترك.